مناخ المشاريع في العراق تحليل مقارن [١]

أ.د. مفيد ذنون يونس
جامعة الموصل/كلية الإدارة والاقتصاد

م. سلام أنور احمد
جامعة كركوك/كلية الإدارة والاقتصاد

Climate enterprise in Iraq comparative analysis

Prof. Dr. mufeed Thanoon
College of Admin.& Eco
Uni. of Mosul

Lec.Salam Anwar Ahmed
College of Admin.& Eco
Uni. of Kiruk

تاريخ استلام البحث ٢٠١٦/٣/١٥ تاريخ قبول النشر ٢٠١٦/٦/١٩

[١] بحث مستل من أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الموسومة (منهج السوق غير التمييزي كمدخل في إحداث التنمية الاقتصادية والنمو في البلدان النامية) مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل.

المستخلص:

غياب مناخ داعم لتطور نشاط القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي من حيث غياب الإجراءات الحكومية الملائمة لتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشرات الحاكمية الرشيدة أسهم في أضعاف الاستثمار الخاص في قطاعات الإنتاج الحقيقي، لاسيما في قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية، وبالتالي جعلت من الاقتصاد العراقي شديد الاعتمادية على قطاع النفط وارتباط النمو الاقتصادي بالتقلبات في أسعار النفط، وهو متغير خارجي.

الكلمات المفتاحية: مناخ المشاريع، المنافسة، بيئة ممارسة الأعمال.

Abstract:

in terms of absence of the appropriate government procedures to facilitate the exercise of the business activities and the good governance indicators, The absence of supportive climate for the development of the private sector activity in the Iraqi economy contributed to the weakening of private investment in the real production sectors, especially in the sectors of agriculture and manufacturing, thus it made the Iraqi economy over dependent on the oil sector and the economic growth linked with the fluctuations in the oil prices, which is an Exogenous variable.

Doing Business, Competition, Climate enterprise. **Keywords:**

المقدمة:

النمو المستدام يتطلب أكثر من مجرد تحقيق معدلات مرتفعة من تكوين رأس المال. إذ إنَّه يتطلب استخدام منتج لرأس المال، وهذا بدوره يتطلب أن تقدم السوق حوافز صحيحة، ومؤسسات مناسبة، كما يجب أن يكون لدى الشركات القدرة على الاستجابة لحوافز السوق وتغيرات الأسعار وهذا يستلزم بدوره ضمان خفض كلفة المعاملات وتسهيل إجراءات ممارسة الأعمال من حيث الدخول والخروج من النشاط الاقتصادي مع ضمان سيادة حاكمية رشيدة في البلاد والتي يمكن أن تُمَثِّلَ دوراً حاسماً في ضمان مناخ داعم لازدهار القطاع الخاص والمبادرات الفردية للاستثمار في القطاعات الإنتاجية الحقيقية، إنَّ غياب المناخ الملائم لعمل القطاع الخاص سبب تشوهات كبيرة في هيكل القطاعي للاقتصاد العراقي إذ أصبح الاقتصاد العراقي أحادي الجانب من حيث اعتماده على الموارد النفطية بصورة رئيسية والذي نتج عن ذلك تذبذب كبير في معدلات النمو الاقتصادي للعراق وهذا التذبذب في معدلات النمو والتشوهات في الهيكل الاقتصادي تنطبق أيضا على الاقتصاديات النفطية العربية كما هو الحال في السعودية في حين إنَّ البلدان التي لها مستوى متقدم في مناخ المشاريع ودعم القطاع الخاص كسنغافورة مثلاً فإنَّ النمو الاقتصادي يتصف فيها بالاستدامة والاستقرار مع هيكل اقتصادي متوازن.

١- **أهمية البحث:** تتأتى أهمية من كونه يسلط الضوء على نقاط الضعف والصعوبات التي تقف أمام إزدهار القطاع الخاص في العراق والذي أبقى الاقتصاد العراقي بعيداً" عن التنويع الاقتصادي نتيجة احجام القطاع الخاص عن الاستثمار في مجالات الإنتاج الحقيقي في الاقتصاد.

٢- **فرضية البحث:** يفترض البحث ان تحسين الإجراءات واللوائح الحكومية لتسهيل ممارسة الأعمال فضلا" عن تحسين مؤشرات الحاكمية الرشيدة في البلد يمكن أن تسهم في توفير مناخ داعم لتطور نشاط القطاع الخاص.

٣- **هدف البحث:** يهدف البحث إلى الكشف عن أهمية تبسيط الإجراءات الحكومية وتخفيض كلفة المعاملات (مؤشرات بيئة ممارسة الأعمال) فضلا عن تحسين مؤشرات الحاكمية الرشيدة في دعم مناخ مشجع لنمو القطاع الخاص.

٤- **مشكلة البحث:** تتلخص مشكلة البحث في أحجام القطاع الخاص عن الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية خاصة الإنتاجية منها بسبب غياب المناخ الملائم للاستثمار.

٥- **منهج البحث:** اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي في بيان أهمية وجود بيئة تنافسية في الأسواق المحلية والعلاقة بين التحسن في مؤشرات ممارسة الأعمال ومؤشرات الحاكمية الرشيدة من جهة بالتحسن في مناخ المشاريع الخاصة من جهة أخرى. كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي المستند على المؤشرات الإحصائية الخاصة بممارسة الأعمال والحاكمية الرشيدة في العراق وعدة بلدان نفطية وغير نفطية. وبناءً على ما تقدم ولغرض الوصول إلى هدف البحث واختبار فرضيته تم التقسيم إلى الآتي:

أولاً: فعالية المنافسة

من المسلم به الآن وعلى نطاق واسع أن القطاع الخاص يجب أن يكون المحرك للنمو، وأنه وعلى الحكومات خلق البيئة التي تسمح للقطاع الخاص بالازدهار، كما ان المنافسة أمر ضروري إذا ما أريد للأسواق أن تعمل بشكل جيد بالنسبة للفقراء. وعندما تتنافس الشركات بقوة يجب إيجاد طرق أفضل لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات، المنافسة تفيد المستهلكين على حد سواء بشكل مباشر من خلال انخفاض الأسعار، وجودة أفضل، و تحسن اختيار المنتجات، أو بشكل غير مباشر، من خلال تأثيرها في النمو الاقتصادي. و كما انه مع الأسواق التنافسية فمن المرجح أن توفر الفرص للفقراء التي تمكنهم من التوظف أو البدء بالأعمال التجارية الصغيرة الخاصة بهم.
(Development Assistance Committee:2007,86)

المنافسة تسهل تقديم قدر أكبر من المساواة في الفرص عن طريق تحطيم الحواجز أمام المنافسة العادلة التي تساعد في كثير من الأحيان على حماية النخبة الحاكمة التي ترتبط بمجموعات المصالح من المنتجين المحليين الذين يستفيدون من وجود هذه الحواجز. ان وجود الحواجز في طريق المنافسة نتيجة السياسات الحكومية المناهضة للمنافسة والتي تكون شائعة في البلدان النامية تعمل على تقلل فرص الابتكار والنمو، وتجعل المستهلكين أسوأ حالاً، وغالبا ما

يسيطر على الأسواق من قبل الشركات التجارية الكبرى مع علاقات وثيقة مع الحكومة، والمنافسة أكثر فعالية في تقليل فرص الفساد وتخلق مساحة أكبر لأصحاب المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة في النمو. المشتريات العامة التنافسية تزيد من فعالية الإنفاق على الخدمات المقدمة للجمهور، مثل التعليم والبنية التحتية. المنافسة الفعالة والعادلة ليست تلقائية أي لا تحدث دون تدخل حكومي يعمل على ترسيخ شروط المنافسة محلياً. سياسة المنافسة السليمة يمكن أن تساعد في تحسين عمل الأسواق، وتشكل جزءاً أساسياً من مناخ الاستثمار الذي يمكن أن يساعد على تعزيز ثقة المستثمرين، وتوفير فرص متكافئة للشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة لتبقى الأسواق قادرة على المنافسة يجب ألَّا تكون هناك حواجز دخول لا لزوم لها، بحيث يمكن للشركات الجديدة من أن تدخل عندما ترى فرص أعمال تجارية، كما انه عدم المبالغة في حواجز للخروج، وذلك من أجل السماح للشركات بمغادرة الأسواق عندما تكون غير قادرة على العمل بشكل فعال. سياسة المنافسة الفعالة يجب أن تحمي حقوق أصحاب المشاريع لدخول ومغادرة الأسواق بحرية تامة (Godfrey:2008,3-4):

١- **المنافسة والنمو الاقتصادي:** المنافسة تؤدي إلى الاستخدام الفعال للموارد، وبالتالي هي شرط مسبق للنمو، وينقسم تأثير المنافسة عادة إلى ثلاثِ فئات:

❖ **الكفاءة الإنتاجية:** المنافسة تدفع الشركات إلى استخدام مدخلاتها في الغالب بطريقة فعالة من أجل توفير السلع والخدمات بأقل التكاليف الممكنة. وبالتالي فإنَّ أثر المنافسة في الإنتاجية تتحقق من خلال قناة الكفاءة في استخدام الموارد. ونتيجة لكفاءة استخدام الموارد، والمنافسة تدفع الشركات غير الفعالة للخروج من الأعمال وتسمح للشركات الفعالة بدخول الأسواق و/ أو كسب حصة في السوق. والمنافسة تستبدل الشركات عديمة الكفاءة في الإنتاج بشركات كفؤة في الإنتاج من خلال قناة الدخول / خروج إلى السوق.

❖ **الكفاءة الديناميكية:** المنافسة تدفع الشركات إلى الابتكار وخلق منتجات وخدمات جديدة لكسب حصة في السوق. وبالتالي فالمنافسة تؤدي إلى التقدم التكنولوجي من خلال قناة الابتكار.

❖ **كفاءة تخصيص الموارد:** المنافسة تقود الشركات لإنتاج السلع والخدمات التي يطالبها المستهلكين فقط.

إنَّ الكفاءة الإنتاجية والديناميكية، هي أكثر أهمية في تحقيق النمو والرفاه الاقتصادي من الكفاءة في تخصيص الموارد.

وذلك لأنه في سوق تنافسية الشركات تواجه باستمرار تحدي الرهان على الإنتاجية الأقل كلفة من منافسيها من أجل الحفاظ على أو كسب حصة في السوق. ويجب على الشركات الدخول في صراع دائم للحفاظ على انخفاض التكاليف وجعل استخدامها أمثل للموارد المتاحة. خلاف ذلك، فإنهم يواجهون خطراً حقيقياً جدا من المعاناة من الخسائر والحاجة إلى مغادرة السوق. تتقلص هذه

المخاطر دون وجود منافسة فعالة، وهذا يعني أن المنافسة تضمن وجود الحافز لتخفيض تكاليف الإنتاج، بطبيعة الحال، أن تكون المدخلات المنخفضة الأسعار. وبالتالي، والمنافسة مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار في السوق لمنتج واحد سيكون له تأثير إيجابي على الأسواق الأخرى إذ يتم استخدام هذا المنتج كمدخل. وعلاوة على ذلك، انخفاض الأسعار سيحفز الطلب والنشاط الاقتصادي.(Katrine & et al :2013,14-15)

أمَّا في جانب الابتكار فإنَّ المنافسة تدفع الشركات إلى الابتكار. الابتكار يزيد من الكفاءة الديناميكية من خلال التحسينات التكنولوجية لعمليات الإنتاج، أو خلق منتجات وخدمات جديدة، ويُعَدُّ الابتكار تقليديا كمحرك للنمو والإنتاجية، كما في ظل وجود المنافسة فإنَّ الشركات تهدف إلى الابتكار للحصول على ميزة التكلفة لتمييز منتجاتها و/ أو لجلب منتجات جديدة إلى السوق. (Fingleton & et al: 2011,23-24)

٢- العلاقة بين المنافسة والتضخم: إنَّ المنافسة الأعلى تحفز استخدام أكثر كفاءة للموارد وبالتالي تؤدي إلى تخفيض الأسعار وتولد ضغط نزولي مؤقت على معدل التضخم. كما ان درجة المنافسة في أسواق المنتجات من المرجح أيضا أن تؤثر على السلوك التسعيري للشركات ومدى استمرار التضخم (Przybyla & Roma: 2005,7) فالزيادات في أسعار المواد الاستهلاكية النهائية يمكن إما أن يكون سببه تضخم دفع–التكلفة أو تضخم الناجم عن القوة الاحتكارية للشركات في السوق. دفع التكلفة يحدث عندما ترتفع أسعار عوامل الإنتاج (اليد العاملة والمواد الخام ...الخ) وتنتقل إلى المستهلكين عن طريق أسعار المستهلك. أمَّا التضخم الناجم عن القوة الاحتكارية للشركات في السوق يحدث عندما تستغل الشركة مواقعها الاحتكاري أو عدم وجود سوق منافسة، أو عندما تتواطأ مع المنتجين المنافسين لتحسين هوامش الربح من خلال رفع الأسعار. وعندما تتفاقم آثار تضخم دفع– التكلفة وآثار التضخم الناجم عن غياب المنافسة وسيادة الاحتكار يسبب هذا ما يسمى بالحلقة المفرغة للتضخم نتيجة لتضخم الأجور والأسعار، فارتفاع الأجور يدفع الشركات لرفع الأسعار، وهذا بدوره يخلق ضغطا لمزيد من الزيادات في الأجور(Janger & Dengler:2010,53)

ثانيا: متطلبات تحسين أوضاع المنافسة في الاقتصاد: لتشجيع بيئة المنافسة في الاقتصاد الجزئي وريادة الأعمال في الاقتصاد فان ذلك يتطلب الاهتمام بتحسين مؤشرات بيئة ممارسة الأعمال من حيث تقليل الإجراءات البيروقراطية وضمان تشريعات ولوائح حكومية تخدم تسهيل إجراءات الأعمال، كما يتطلب تحسين أوضاع المنافسة أيضاً الاهتمام بترسيخ عناصر الحكم الرشيد في البلاد.

١- تحسين مؤشرات بيئة ممارسة الأعمال:

١-١- الأسس النظرية والمنهجية لمؤشرات ممارسة الأعمال:

تؤكد معظم التجارب العملية أن تقدم الدول في مختلف المجالات، لاسيما على الصعيد الاقتصادي، يعتمد بالدرجة الأولى على تحسين مناخ الاستثمار، وبيئة أداء الأعمال، ودعم القطاع الخاص في القيام بدور متزايد في خطط وبرامج التنمية، لاسيما في الدول النامية وفي مقدمتها الدول العربية. ذلك أن وجود قطاع خاص مفعم بالحيوية، ويقوم بالاستثمارات، وإيجاد فرص العمل، وتحسين مستوى الإنتاجية، من شأنه أن يؤدي إلى تشجيع النمو وتوسيع الفرص المتاحة. كما أن تعزيز نمو القطاع الخاص يقتضي توافر بيئة إجرائية، يمكن فيها ممن لديه الرغبة والأفكار الجديدة أن يبدأ نشاطه التجاري، كما يمكن فيها للشركات الاستثمار والنمو وبالتالي إيجاد المزيد من فرص العمل.

ويقوم البنك الدولي WB ومنذ عام ٢٠٠٣ بإصدار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، والذي يقيس تنافسية الدول من خلال بحث أثر الإجراءات الحكومية وحماية حقوق الملكية، على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم على مدى دورة حياتها والعمل على تحسينها والارتقاء بها. ويعرض التقرير مؤشرات كمية لقياس الإجراءات الحكومية الناظمة لأنشطة الأعمال التجارية وحماية حقوق الملكية في ١٨٩ بلداً، ويقوم المنطلق الأساسي لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال على أن النشاط الاقتصادي يتطلب قواعد رشيدة مثل قواعد لإثبات حقوق الملكية وبيانها، وخفض تكلفة تسوية المنازعات، وزيادة إمكانية التنبؤ بالتفاعلات الاقتصادية، وتزويد الشركاء المتعاقدين بسبل لتوفير الحماية القانونية الأساسية ضد أي تعسف أو سوء استغلال، ويتمثل الهدف في تصميم إجراءات حكومية تتسم بالكفاءة، والبساطة في التطبيق، وأن تكون متاحة لكل من يحتاج إلى استخدامها يعد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أداة قياس كمي للإجراءات الحكومية المتعلقة بكل من بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والوصول إلى الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري، فضلاً عن بيانات خاصة بالقواعد الإجرائية لتوظيف العاملين[٢].

(المرصد الوطني للتنافسية:٢٠١٤، ٧)

[٢] يقدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٦ بيانات مؤشرات تنظيم سوق العمل في مرفق .ولا يضم التقرير تصنيفات الاقتصادات في مؤشرات تنظيم سوق العمل أو إدراج الموضوع في المسافة الإجمالية إلى درجة الحدود الأعلى أو تصنيف سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (World Bank (a) :2016,92)

ويضم التقرير احد عشر مؤشرا فردين مقسمان إلى فرعين رئيسيين موضح من خلال الجدول أدناه.

جدول رقم (١)

ممارسة أنشطة الأعمال – قياس الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في احد عشر مجالاً

تعقد الإجراءات الحكومية وتكلفتها	
بدء النشاط التجاري	الإجراءات .التوقيت. التكلفة. والحد الأدنى لرأس المال
استخراج تراخيص البناء	الإجراءات. والتوقيت. التكلفة
توصيل الكهرباء	الإجراءات. والتوقيت. التكلفة
تسجيل الملكية	الإجراءات. والتوقيت. التكلفة
دفع الضرائب	المدفوعات .والوقت . وإجمالي سعر الضريبة
التجارة عبر الحدود	المستندات .والوقت .التكلفة
قوة المؤسسات القانونية	
الحصول على الائتمان	قوانين الضمانات المنقولة وأنظمة معلومات الائتمان
حماية المستثمر	الإفصاح والالتزام في معاملات الأطراف ذوي العلاقة
إنفاذ العقود	الإجراءات. والوقت. والتكلفة لتسوية المنازعات التجارية
تسوية حالات الإعسار	الوقت والتكلفة ومعدل الاسترداد
توظيف العاملين	المرونة في إجراءات التوظيف

المصدر: البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية (٢٠١٣) تقرير ممارسة انشطة الاعمال اجراءات حكومية اكثر ذكاء لمؤسسات الاعمال الصغيرة والمتوسطة، ص١٧، متاح على الموقع الآتي: http://arabic.doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2013

ويتم ترتيب الاقتصادات من ١-١٨٩ من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، فالاقتصاد الذي يأخذ ترتيب(١) هو الاقتصاد الذي تتوفر فيه أفضل بيئة تنظيمية ويجري مقارنة بين الاقتصادات بعضها مع البعض في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ومدى اقترابها من الاقتصاد الذي يحتل الترتيب١. كما وتقاس مسافة أو بعد الاقتصاد من حدود الأداء الأفضل على مقياس من (٠) إلى (١٠٠) إذ يمثل (٠) أسوء أداء و(١٠٠) الأفضل. وفي هذا المبحث سيتم الاعتماد على المنهجية المتبعة في تقرير عام ٢٠١٦ لممارسة الأعمال للمقارنة في بين الاقتصادات من حيث الترتيب والمسافة من حدود الأداء الأفضل، وتمثلت الإضافات والتغيرات في تقرير ممارسة الأعمال لعام ٢٠١٦ أمَّا الإضافات فهي:

- **جودة تنظيم البناء وتنفيذه**
- **موثوقية إمدادات الكهرباء، وشفافية التعريفات وأسعار كهرباء**
- **جودة نظام إدارة الأراضي**
- **جودة العمليات القضائية**

التغييرات

• الوقت والتكلفة اللازمين لتصدير المنتجات ذات الميزة النسبية واستيراد قطع غيار السيارات (World Bank(b) :2016,2)

١-٢ مؤشرات بيئة ممارسة الأعمال في العراق ودول مقارنة:

١-٢-١ مؤشرات بيئة ممارسة الأعمال في العراق:

إنَّ تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠١٦ يعطي العراق ترتيب متأخر إذ كان ترتيبه ١٦١ من ١٨٩ اقتصاد وكان العراق في عام ٢٠١٥ يأخذ ترتيب ١٦٠، أي ان بيئة ممارسة الأعمال قد تدهورت بمقدار(-١)، (word Baink(b):2016,6) إنَّ الترتيب المتدني للعراق يعكس بيئة لا يمكن أن تشجع على نمو القطاع الخاص والاستثمار وهذا يضع صعوبات بالغة أمام المنافسة الفاعلة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تمثل أساس المنافسة في الأسواق المحلية، و يمكن عرض المؤشرات التفصيلية لبيئة الأعمال ذلك من خلال بيانات الجدول (٢):

الجدول رقم (٢)

ترتيب العراق في بيئة ممارسة الأعمال

المواضيع	مرتبة ٢٠١٦	مرتبة ٢٠١٥	التغيير في الترتيب
بدء النشاط التجاري	١٥٤	١٤٤	١٠-
استخراج تراخيص البناء	١٤٧	١٤٥	٢-
الحصول على الكهرباء	١٠٦	١٠٢	٤-
تسجيل الملكية	١١٧	١١٦	١-
الحصول على الائتمان	١٨١	١٨٠	١-
حماية المستثمرين الأقلية	١١٥	١١٤	١-
دفع الضرائب	٥٩	٥٧	٢-
التجارة عبر الحدود	١٧٨	١٧٨	لا تغيير
إنفاذ العقود	١٢٢	١١٩	٣-
تسوية حالات الإعسار	١٨٩	١٨٩	لا تغيير

المصدر: مجموعة البنك الدولي، قياس أنشطة الأعمال، متاح على الموقع
http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/iraq

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان العراق يأخذ مراتب متدنية في جميع المؤشرات الفردية لتقرير ممارسة الأعمال بدء من ممارسة النشاط التجاري إذ يأخذ العراق ترتيب ١٥٤ وصولا إلى حالات الإعسار إذ يأخذ العراق آخر ترتيب وهو ١٨٩ وباستثناء موضوع دفع الضرائب إذ كان وضع العراق أفضل نسبيا من بقية المؤشرات، فإنَّ جميع المؤشرات هي متدنية والتي تكشف عن

الصعوبات التي تواجه القطاع الخاص وبيئة إجرائية تضع عقبات أمام المنافسة وفي طريق ريادة الأعمال والتي ولا يمكن تجاوزها من دون قيام الدولة يتغير الأنظمة القانونية والتشريعات الحكومة بشكل يضمن رشاده هذه التشريعات والإجراءات، ولكن ما هو ملاحظ في الجدول السابق ان التغيير في الترتيب في جميع المؤشرات كان أم سالباً أو لا يوجد هناك تغيير وذلك يعكس استمرار التراجع ولا توجد هناك بوادر إصلاح في البيئة التنظيمية.

ويمكن بيان وضع العراق على مقياس المسافة من الحد الأعلى من خلال الشكل التالي:

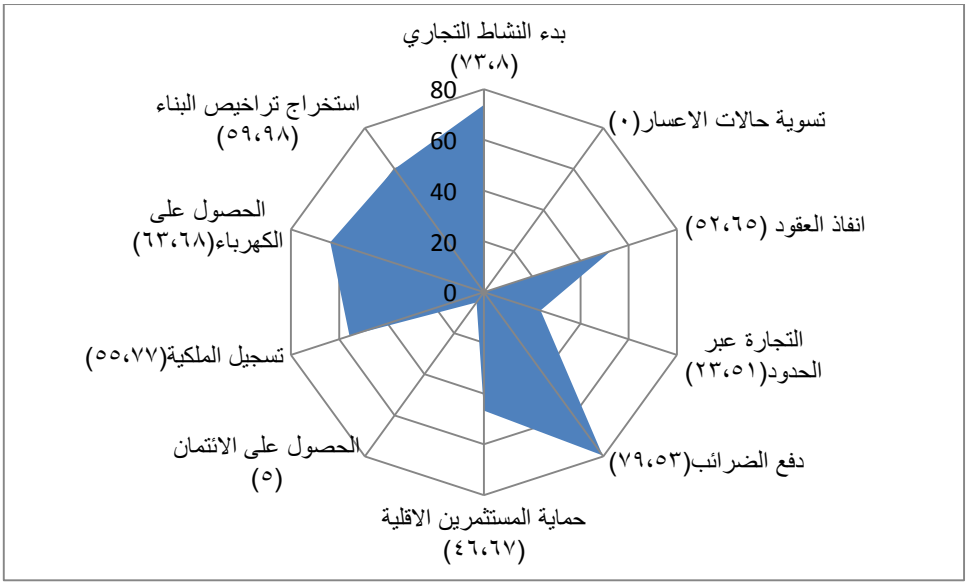

شكل رقم (١)

الاقتصاد العراقي في مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء في ممارسة الأعمال لعام ٢٠١٦ (المقياس: من المركز (٠) درجة إلى (١٠٠) درجة للحد الأعلى للأداء)

المصدر: الشكل من أعداد الباحث استناداً إلى

- Word Bank (d)(2016)Doing Business Measuring Regulatory Quality and Efficiency ,Economy Profile Iraq,13th edition ,pp(11-15)
http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/iraq

نلاحظ بان وضع العراق في مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء في ممارسة الأعمال كان متفاوت إذ كانت الدرجة هي(٧٩،٥٣ من ١٠٠) في دفع الضرائب من حيث (المدفوعات، والوقت، وإجمالي سعر الضريبة) يليه بدء أنشاط التجاري وكانت الدرجة (٧٣،٨ من ١٠٠) من حيث (الإجراءات، التوقيت، التكلفة، والحد الأدنى لرأس المال) يعني ذلك ان العراق قد حقق تحسن ملحوظ في البيئة التنظيمية لمجالين وهما بدء النشاط التجاري ودفع الضرائب، وكان الأداء سيئاً للغاية في مجالين وهما حالات الإعسار(٠ من ١٠٠) وفي الحصول على الائتمان إذ كانت

(٥ من ١٠٠) والتجارة عبر الحدود (٢٣،٥١ من ١٠٠) و هذا يتطلب من الدولة البدء التركيز على هذه المجالات ومع الاهتمام ببقية المؤشرات الأخرى.

وفي دراسة قام بها البنك الدولي(٣) بطلب من العراق من أجل تحسين رصد وفهم المشكلات التي يواجهها الاقتصاد العراقي وأداء القطاع الخاص تم إعداد تقرير من قبل البنك الدولي بشأن العراق وقد استندت هذه الدراسة إلى استقصاء تم إجراؤه لـ ٧٥٦ شركة في الفترة من شباط إلى كانون الأول عام ٢٠١١ وبالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات التابع لوزارة التخطيط وأفاد المجيبون عن أسئلة الاستقصاء بأنَّ أكبر ثلاث عقبات شديدة أمام ممارسة الأعمال في العراق هي: الكهرباء، وعدم الاستقرار، والفساد، وتضمنت القيود من الطبقة الثانية الحصول على التمويل والمنافسة من جانب القطاع غير الرسمي والحصول على الأراضي والسرقة والجريمة والفوضى، والضرائب، فطبقاً لنتائج الاستقصاء تعاني الشركة عادة من انقطاع التيار الكهربائي بواقع ٦٠٠ مرة في السنة تقريبا وأشارت بعض الشركات إلى انقطاع التيار ثلاث مرات يوميا، ويؤدي عدم انتظام الإمداد بالكهرباء إلى خسائر كبيرة في المبيعات، وفضلاً عن ذلك يشكل الفساد عبئا اقتصاديا على الشركات المشمولة في الاستقصاء، وتشير الشركات إلى أنَّ تقديم الرشوة أمر شائع يتم غالبا لتخفيف تواتر عمليات التفتيش والمعاينة من قبل السلطات ،بما في ذلك الهيئات الحكومية وشرطة البلدية، كما تتواتر عمليات التفتيش الضريبية المصحوبة بتوقعات الحصول على مدفوعات الرشوة، ومن الضروري غالبا تقديم مدفوعات مشابهة لتسهيل الحصول على توصيلات الهاتف والكهرباء والخدمات الأخرى وكذلك الحصول على العقود الحكومية، وانعكاسا لعدم الاستقرار السياسي في العراق، يمثل الأمن والجريمة أيضا شاغلين رئيسيين وينفق الكثير من الشركات المشمولة في الاستقصاء مبالغ طائلة على توفير الحماية ومن بين المشكلات التي واجهتها الشركات المشاركة في الاستقصاء ضعف إمكانية الحصول على التمويل وعلى الأراضي والمنافسة من جانب المؤسسات المملوكة للدولة والقطاع غير الرسمي، فقد أشار حوالي نصف عدد الشركات المشمولة في الاستقصاء إلى صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل وإشارات نسبة تقل عن ٧% من الشركات إلى حصولها على قرض، وتعتبر أشكال الائتمان الأخرى محدودة أيضا، ولا تتوفر لبعض الشركات الصغيرة أية قدرة للتعامل مع البنوك ،وتكتنف التمويل صعوبات جسيمة على نحو ملحوظ بالنسبة للشركات الأصغر حجما، وأشارت الشركات أيضا إلى الصعوبة والتأخير في تسجيل الأراضي وأشار عدد كبير إلى ضعف إمكانية الحصول على الأراضي لأغراض الاستثمار عموما، وهي مشكلة ناتجة عن ملكية حكومية واسعة الانتشار لقطع الأراضي المتميزة وعدم كفاءة طرق تخصيص الأراضي للقطاع الخاص، وفيما يتعلق بالمنافسة من قبل القطاع غير الرسمي أشارت الشركات إلى صعوبة مواجهة المنافسة من قبل

الشركات غير المسجلة التي يتعدى الكثير منها على حقوق المؤسسات الأعمـــال المسجلة ويتحمل تكاليف اقـــل

بسبب عدم التقيد بالقواعد الرسمية (البنك الدولي:٢٠١٢ , ٩-١٠).

١-٢-٢ مؤشرات بيئة ممارسة الأعمال في السعودية:

ان تقرير ممارسة الأعمال للاقتصاد السعودي الصادر عن البنك الدولي عام ٢٠١٦ حدد ترتيب الاقتصاد السعودي بـ ٨٢ لعام ٢٠١٦ وكان ترتيب السعودي لعام ٢٠١٥ هو ٨٤ [٣]حيث ان التغير في الترتيب كان بمرتبتين نحو التحسن في بيئة الأعمال، وكان ترتيب الاقتصاد السعودي متفاوتا في مكونات بيئة ممارسة الأعمال وكما يتبن من خلال الجدول (٣)

جدول رقم (٣)

ترتيب السعودية في مكونات بيئة ممارسة الأعمال

المصدر: مجموعة البنك الدولي، قياس النشطة الأعمال، متاح على الموقع

نلاحظ من خلال نتائج ترتيب الاقتصاد السعودي في المكونات الفرعية جاء متفاوتا إذ كان في جانب إجراءات دفع الضرائب هو الأفضل إذ جاء ٣ على الصعيد العالمي في حين كان الترتيب من حيث تسوية حالات الإعسار هو الأسوأ للاقتصاد السعودي إذ جاء ضمن آخر ترتيب في هذا المجال ونلاحظ أيضا ان إجراءات تسجيل الملكية شهدت تغير في الترتيب كبيرا وهام أما بقية المجالات فقد كانت الإصلاحات أما محدودة الأثر في تغيير ترتيب الاقتصاد السعودي أو ان هناك تراجع في الترتيب كما في بدء النشاط التجاري والحصول على الائتمان وحماية المستثمرين

المواضيع	مرتبة ٢٠١٦	مرتبة ٢٠١٥	التغيير في الترتيب
بدء النشاط التجاري	١٣٠	١٢٤	٦-
استخراج تراخيص البناء	١٧	١٧	لا تغيير
الحصول على الكهرباء	٢٤	٢٥	١
تسجيل الملكية	٣١	٤٩	١٨
الحصول على الائتمان	٧٩	٧١	٨-
حماية المستثمرين الأقلية	٩٩	٩٨	١-
دفع الضرائب	٣	٣	لا تغيير
التجارة عبر الحدود	١٥٠	١٥١	١
إنفاذ العقود	٨٦	٨٦	لا تغيير
تسوية حالات الإعسار	١٨٩	١٨٩	لا تغيير

القالية، ويمكن بيان وضع السعودية على مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء من خلال الشكل الآتي ادن

[٣] القياس كان وفقا لمنهجية تقرير عام ٢٠١٦

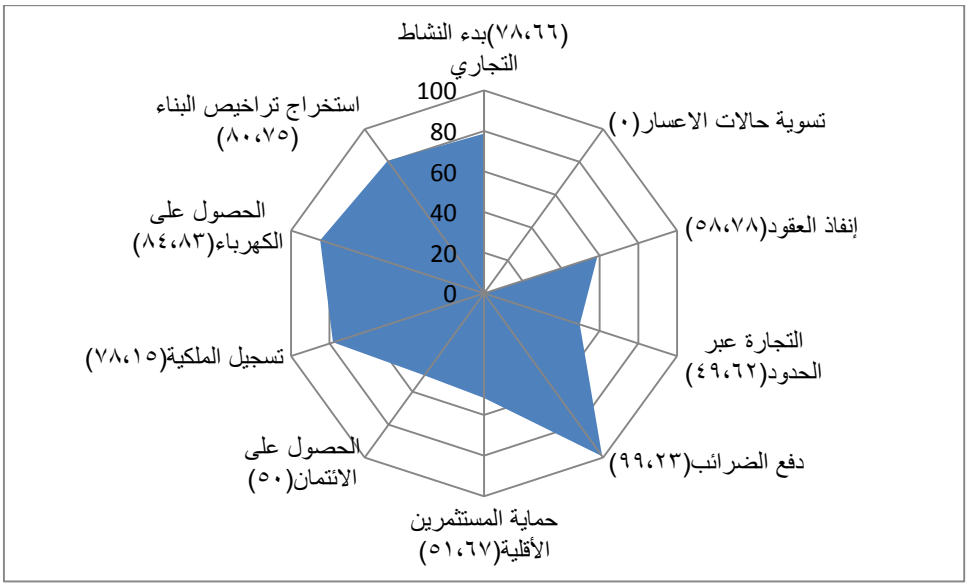

شكل رقم (٢)

الاقتصاد السعودي في مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء في ممارسة الأعمال لعام ٢٠١٦

(المقياس: من المركز (٠) درجة إلى (١٠٠) درجة للحد الأعلى للأداء)

المصدر: الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات

- Word Bank(a) (2016)Doing Business Measuring Regulatory Quality and Efficiency ,Economy Profile Saudi Arabia,13 the edition, Washington DC-USA ,pp(11-15)

http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/saudi-arabia

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه بان الدرجة الأعلى التي حصل عليها الاقتصاد السعودي هي في دفع الضرائب إذ كانت(٩٩،٢٣ من ١٠٠) والأسوأ في تسوية حالات الإعسار إذ كانت صفر من ١٠٠ ان طبيعة هذا التفاوت تؤشر نقاط الضعف في بيئة الأعمال التي ينبغي على الحكومة الاهتمام بها لتحسين بيئة الأعمال وهنا تتحدد أولويات الإصلاح في البيئة التنظيمية حسب اضعف درجة وهي تسوية حالات الإعسار(٠)، التجارة عبر الحدود (٤٩،٦٢)، الحصول على الائتمان (٥٠)، حماية المستثمرين الأقلية (٥١،٦٧)، إنفاذ العقود (٥٨،٧٨)، تسجيل الملكية (٧٨،١٥)، بدء النشاط التجاري(٧٨،٦٦)، وان يتم إجراء الإصلاحات دفعة واحدة للارتقاء في بيئة الأعمال.

ففي معظم المجالات فان المشروعات تواجه بيئة أعمال مختلفة من حيث الصعوبات وهذا يكشف عن انه لم تكن هناك إجراءات واضحة تستهدف تحسين بيئة أعمال بصورة متساوية وشاملة في جميع المجالات ومما أدى إلى ضعف نشاط القطاع الخاص وتراجع دوره في قيادة النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي واستمرار الاعتماد على عوائد النفط في تكوين الدخل القومي

بشكل أساسي والذي يتأثر بالتذبذب في استعار النفط في الأسواق العالمية كما يظهر من خلال الشكل أدناه

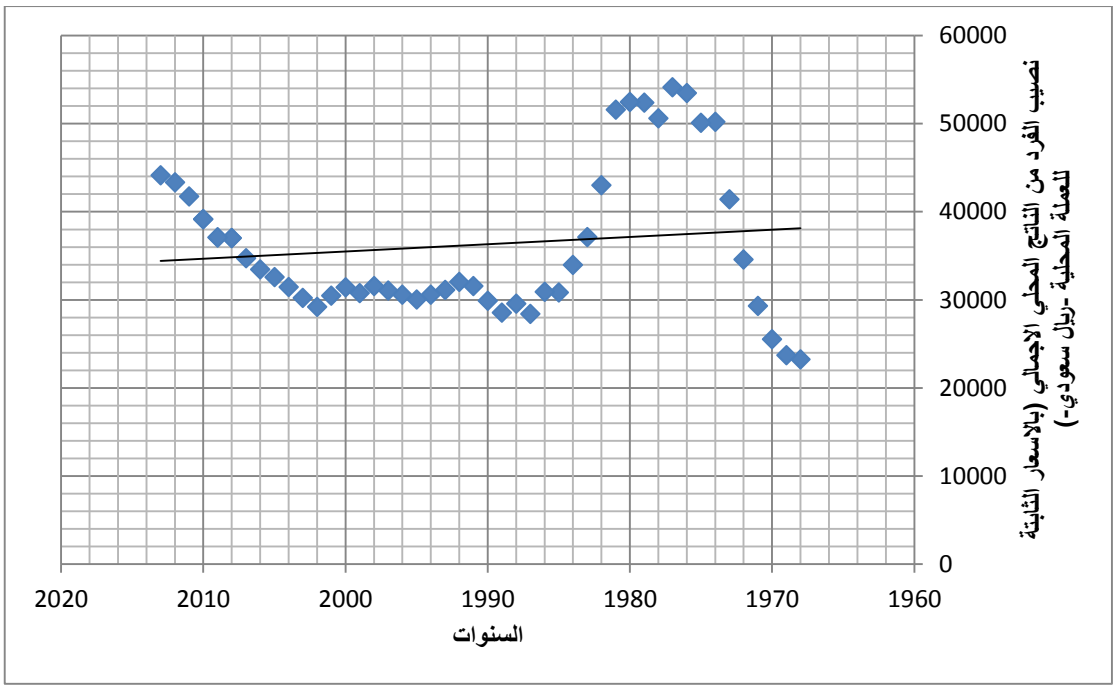

شكل رقم (٣)

تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) في السعودية للمدة ١٩٦٨-٢٠١٣

المصدر: الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات على الرابط:

http://data.albankaldawli.org/country

وذلك نتيجة لتشوهات الكبيرة في هيكل الاقتصاد القومي إذ تفتقر معظم الاقتصاديات النفطية لتنوع في اقتصاداتها ويمكن عرض مساهمة القطاعات المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للسعودية عام ٢٠١٤ من خلال الشكل أدناه

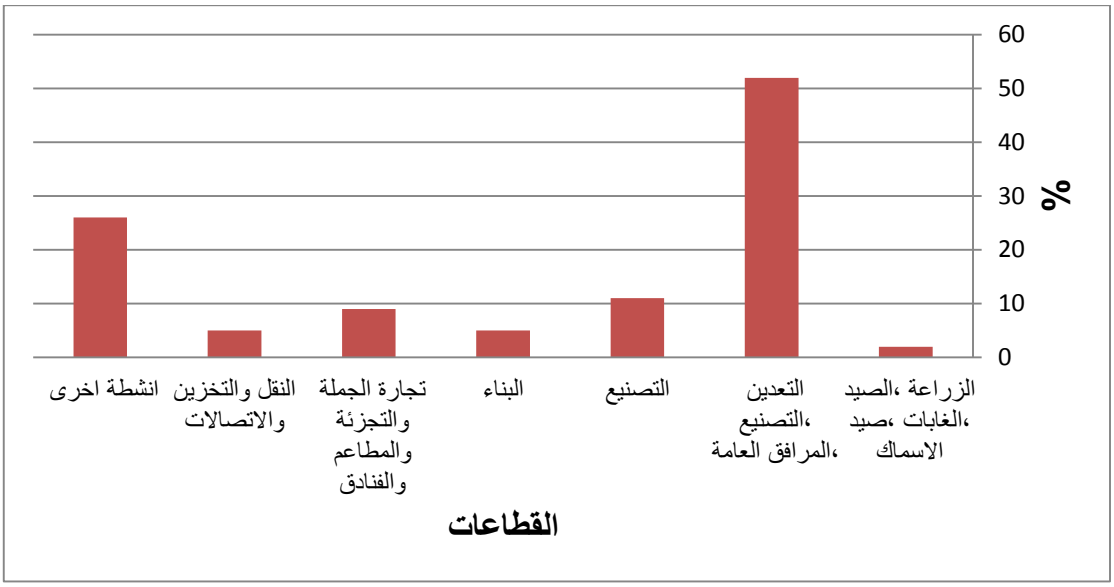

شكل رقم (٤)

القيمة المضافة حسب الأنشطة الاقتصادية، التوزيع النسبي (الحصة من الناتج المحلي الإجمالي) [٤] للاقتصاد السعودي ٢٠١٤

المصدر: الشكل من إعداد البحث استناد إلى بيانات المتاحة على موقع الأمم المتحدة

http://unstats.un.org/unsd/snaama/selCountry.asp

إذ نلاحظ من خلال الشكل أعلاه التشوهات الواضحة لهيكل الاقتصاد السعودي وهذه سمة عامة لمعظم الاقتصادات النفطية العربية إذ لم تتمكن هذه الاقتصادات من تحقيق تنمية اقتصادية تعمل على النهوض بقطاعات الإنتاج الحقيقي وهذا أدى إلى محدودية دور القطاع الخاص في توليد النمو الاقتصادي والتوظف إذ لا يزال القطاع النفطي هو المولد الرئيسي للدخل.

١-٢-٣ بيئة ممارسة الأعمال في سنغافورة:

أنَّ ترتيب سنغافورة هو الأول من حيث سهولة ممارسة الأعمال على المستوى العالمي وفقا لتقرير البنك الدولي إذ جاء ترتيبها الأول لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٥ وهذا التصنيف المرتفع لسنغافورة يعكس بيئة تنظيمية داعمة لازدهار القطاع الخاص وتطوره والتي شكلت عامل هام

[٤] مشتق حصة كل مكون في الناتج المحلي الإجمالي / القيمة المضافة على أساس سلسلة الأسعار الحالية بالعملة الوطنية، وذلك باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{الحصة} = \frac{\text{مكون كل بلد}}{(\text{القيمة المضافة لكل بلد})GDP}$$

متاح على الرابط التالي :
(http://unstats.un.org/unsd/snaama/formulas.asp)

أيضا لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد السنغافوري، ويمكن عرض ترتيب سنغافورة في مكونات بيئة الأعمال من خلال الجدول (٤)

جدول رقم (٤)

ترتيب سنغافورة في مكونات بيئة ممارسة الأعمال

المواضيع	مرتبة ٢٠١٦	مرتبة ٢٠١٥	التغيير في الترتيب
بدء النشاط التجاري	١٠	٦	٤-
استخراج تراخيص البناء	١	١	لا تغيير
الحصول على الكهرباء	٦	٦	لا تغيير
تسجيل الملكية	١٧	١٦	١-
الحصول على الائتمان	١٩	١٧	٢-
حماية المستثمرين الأقلية	١	١	لا تغيير
دفع الضرائب	٥	٥	لا تغيير
التجارة عبر الحدود	٤١	٤١	لا تغيير
إنفاذ العقود	١	١	لا تغيير
تسوية حالات الإعسار	٢٧	٢٥	٢-

المصدر: مجموعة البنك الدولي، قياس أنشطة الأعمال، متاح على الموقع

http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/singapore

ويمكن بيان وضع سنغافورة على مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء من خلال الشكل التالي:

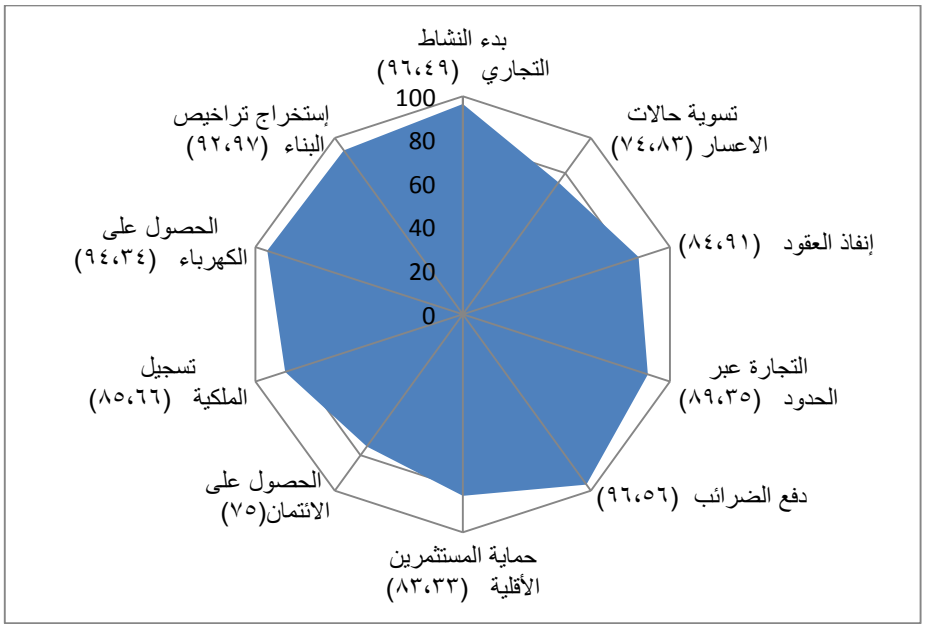

شكل رقم (٥)

الاقتصاد السنغافوري في مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء في ممارسة الأعمال لعام ٢٠١٦ (المقياس: من المركز (٠) درجة إلى (١٠٠) درجة للحد الأعلى للأداء)

المصدر: الشكل من أعداد الباحث استنادا إلى بيانات

-The Word Bank (c)(2016)Doing Business Measuring Regulatory Quality and Efficiency ,Economy Profile Singapore,13 th edition ,pp(11-15)

http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/singapore

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بأنَّ سنغافورة قد حققت بيئة تنظيمية داعمة لنشاط الأعمال بشكل شبه كامل إذ تقترب في جميع المكونات من درجة الحدود العليا للأداء إنَّ هذه البيئة قد حفزت القطاع الخاص لأحداث النمو الاقتصادي وجعلت الاقتصاد السنغافوري في طليعة الاقتصادات على المستوى العالمي من حيث معدلات النمو الاقتصادي وكما نلاحظ من خلال الشكل التالي الذي يمثل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) للفترة ١٩٦٠-٢٠١٤ حيث شهد نصيب الفرد نموا مستمراً ومتصاعداً

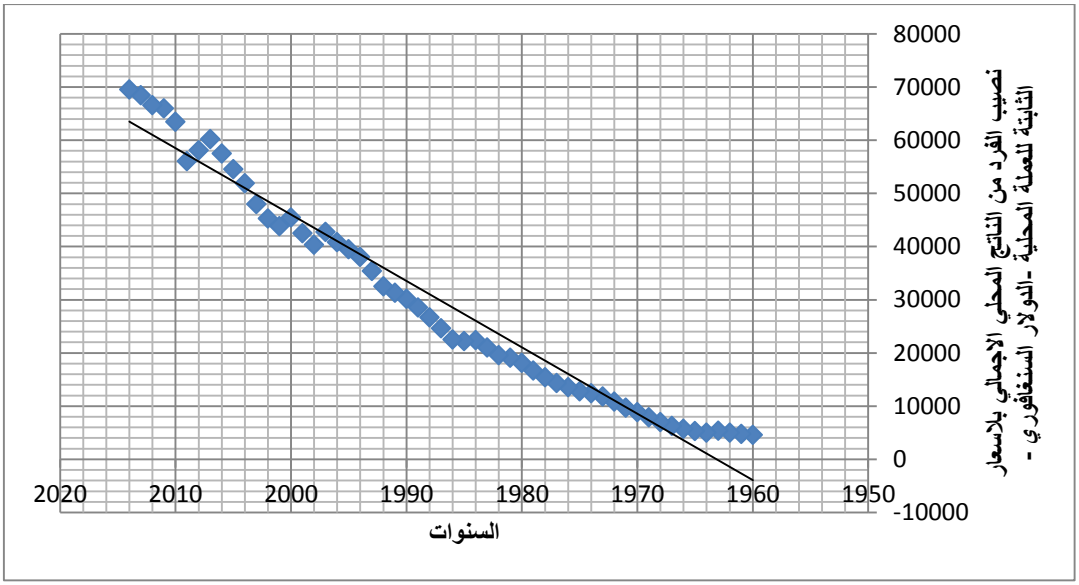

شكل رقم (٦)

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) في سنغافورة للفترة (١٩٦٠- ٢٠١٤)

المصدر: الشكل من أعداد الباحث استنادا إلى بيانات http://data.albankaldawli.org/country

إنَّ النمو في نصيب الفرد يعود غالى تنويع الاقتصاد السنغافوري بصورة كبيرة وكما نلاحظ من خلال الشكل (٧) الذي يبين الهيكل القطاعي للناتج المحلي الجمالي لسنغافورة إذ هناك نوع ودرجة أكبر من التقارب بين القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يسمح للاقتصاد الوطني بمرونة مواجهة التقلبات الاقتصادية.

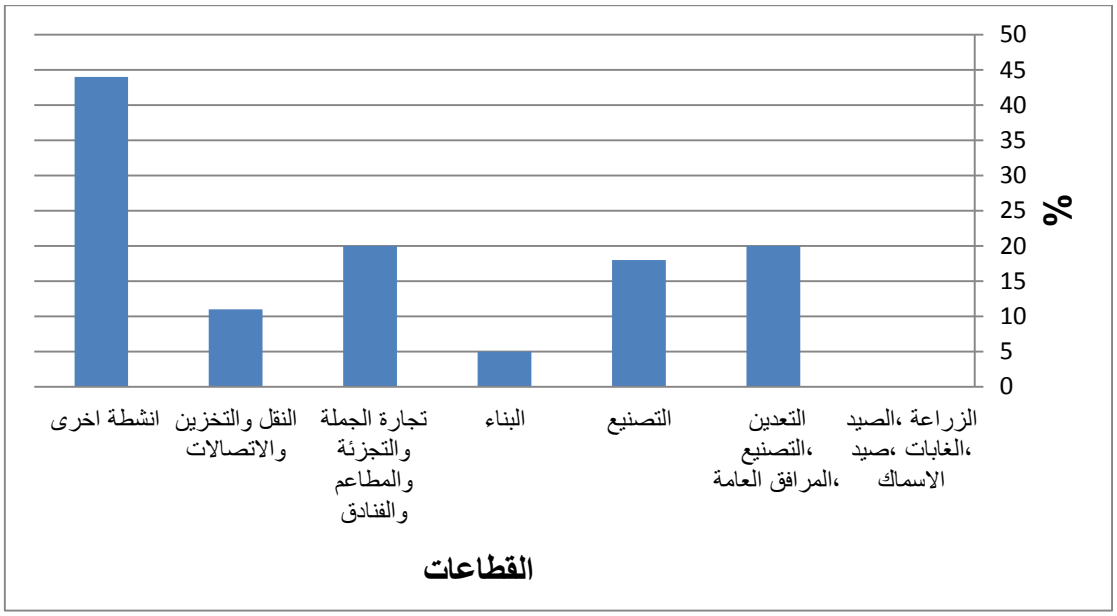

شكل رقم (٧)

القيمة المضافة حسب الأنشطة الاقتصادية ،التوزيع النسبي (الحصة من الناتج المحلي الإجمالي) للاقتصاد السنغافوري ٢٠١٤

المصدر: الشكل من إعداد البحث استناد إلى بيانات المتاحة على موقع الأمم المتحدة

http://unstats.un.org/unsd/snaama/selCountry.asp

٢- الحكم الرشيد:

٢-١ الأسس النظرية والمنهجية لمؤشرات الحكم الرشيد:

يعد مفهوم الحكم الرشيد حديث نسبيا، فقد ظهر لأول مرة في عام ١٩٨٩ في تقرير البنك الدولي حول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الذي وصف الأزمة في المنطقة بأنها "أزمة حكم"، فنظام الحكم الرشيد يضع المزيد من المتطلبات على عملية صنع القرار وصياغة السياسات العامة. كوفمان، كراي وماستروزي (٢٠٠٥)، يعرف الحكم الرشيد بأنه التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد من أجل الصالح العام، وشمل ذلك ثلاثة أبعاد رئيسية هي البعد السياسي- العملية التي بموجبها يتم اختيار من هم في موقع السلطة ومراقبتهم، واستبدالهم، البعد الاقتصادي - قدرة الحكومة على إدارة مواردها بفعالية وتنفيذ سياسات سليمة؛ البعد المؤسسي الاحترام (الاجتماعي) - احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم، (Aubeeluck : 2013, 1-2) وفي تقرير عام ١٩٩٢ بعنوان "الحوكمة والتنمية" من مجموعة البنك الدولي عرف الحكم الرشيد بأنه "الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد من أجل التنمية". وخلص التقرير إلى أن التنمية المستدامة يمكن أن تأخذ مكانا إذا كان إطار العمل يمكن التنبؤ به وشفاف كما ان القواعد والمؤسسات موجودة لإدارة قطاع الأعمال الخاص والعام، وقد وصف جوهر الحكم الرشيد بانت يمكن التنبؤ

به، والانفتاح و سياسة مستنيرة، جنبا إلى جنب مع بيروقراطية مشبعة بالروح المهنية والتنفيذية و إمكانية مساءلة الحكومة عن أفعالها، كل هذه العناصر موجودة في مجتمع مدني قوي المشاركة في الشؤون العامة، حيث جميع أعضاء المجتمع يعملون في ظل سيادة القانون. (International Fund For Agricultural Development :1999,1)

هناك عدد متزايد من الكتابات تؤكد بأنه وبناء" على أفكار المحافظين الجدد من المدرسة المؤسسية مثل دوغلاس نورث ومانكور أولسون، وعدة دراسات تجريبية عبر البلاد ان هناك علاقة إيجابية بين نوعية المؤسسات وهياكل الحكم والنمو الاقتصادي وفي هذا السياق، فإنه ليس من المستغرب أن هناك إجماعاً واسعاً بين اقتصاديي النمو، وخبراء التنمية الدولية، وقد بدأ صناع السياسات بعرض" الحكم الرشيد" كما انه شرطا مسبقا لاستدامة الزيادات في مستويات المعيشة (Avellaneda :2006,2)

ويركز الحكم الرشيد لتعزيز كفاءة السوق على دور الحوكمة في الحد من تكاليف المعاملات لجعل الأسواق أكثر كفاءة إن أهداف الحكومة الرئيسية هي:

- **تحقيق والحفاظ على حقوق الملكية مستقرة**
- **الحفاظ على قاعدة جيدة للقانون وفعالية في إنفاذ العقود**
- **تقليل مخاطر نزع الملكية**
- **تقليل البحث عن الريع والفساد**
- **توفير الشفافية والمساءلة في السلع العامة بما يتماشى مع تفضيلات التعبير الديمقراطي**

في وجهة النظر التي تعزز السوق فان قدرات الحوكمة تعتبر بالغة الأهمية والتي تشمل قدرة الدولة على الحفاظ على حقوق الملكية مستقرة، فإذا كانت الممتلكات متنازع عليها أو غير واضحة الحقوق فإنَّ ذلك يرفع من تكاليف المعاملات للمشترين وللبائعين ويمنع السوق من إجراء المعاملات المحتملة والاستثمارات الحالية، كما ان الدولة خاصة يجب عليها أن تقيد نفسها من مصادرة ثمار الاستثمار الخاص، وتتطلب كفاءة الأسواق أيضا قدرات الحكم لضمان–تأمين– تعاقدات فعالة ومنخفضة التكلفة وتسوية المنازعات و هذا يتطلب بدوره نظام قانوني جيد. النظرية الاقتصادية نفسها تخبرنا بأن الأسواق تتطلب فساد منخفض فكلما يزيد الفساد فان ذلك يرفع من تكاليف المعاملات ويؤدي لتعطل العقود وحقوق الملكية، الفساد باعتباره شكلا من أشكال التربح ويمكن أيضا يؤدي إلى إنشاء وصيانة النشاطات الريعية الضارة. أخيراً، فإنَّ كفاءة الأسواق تتطلب أن الدولة سوف تقوم بتسليم البضائع العامة التي لا يمكن للقطاع الخاص توفيرها، وتقول النظرية إنَّ هذا يتطلب وجود حكومة مسؤولة وشفافة لتحويل الاستعداد الجماعي لدفع إلى تنفيذ فعال للسلع والخدمات العامة. (Khan:2006, 3-4)

الحكم الرشيد هو مفهوم رئيسي وهام للغاية في ضمان التنمية الاقتصادية ، وقد أجريت العديد من الدراسات بشأن النمو الاقتصادي والحكم الرشيد. وقد أظهرت معظمها ان هناك علاقة إيجابية بينهما، فقد اقترح كوفمان وكراي (١٩٩٧) بأنه في حين أن البلدان الفقيرة لها ميزة بسبب التكلفة المنخفضة للوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة، فانه أهدرت هذه الميزة المحتملة في البلدان ذات الأطر المؤسسية الفقيرة. فقد تراجعت الدول الفقيرة إلى الوراء بدلا من اللحاق بالركب، ويمكن أن النقص في مؤسساتهم يفسر هذا الاختلاف. باستخدام مؤشرات مختلفة عن الحكم المؤسسي، بما في ذلك سيادة القانون وانتشار الفساد، وجدوا أن المؤسسات هي محددات قوية لقدرة البلدان على الاستفادة من تأثير "اللحاق بالركب"، فضلا" عن ذلك، فان دراسة كامبوس ونوجنت (٢٠٠٠) وباستخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وتطويرهم لتدابير خاصة لتحديد مستوى سيادة القانون والاستقرار السياسي باستخدام المؤشرات، خلصوا إلى أن وسيادة القانون والاستقرار السياسي هما ضروريا لضمان نظام خال من العوائق ودعم قانوني قوي لإزالة أي عقبات في جلب الاستثمار الأجنبي الذي يعد واحد من العوامل الرئيسية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي. إنَّ الحكم الرشيد وسيادة القانون هي عناصر هامة في التنمية كما ذكرنا في البداية ولكن تركز الحكومات على مجرد وضع القوانين من أجل ضمان الحكم الرشيد ليست الحل، في الواقع ضمان تنفيذ هذه القوانين والقواعد مهم أيضا (Zubair & Khan :2014 ,260-261). وفي دراسة لكوفمان وكراي (٢٠٠٢) إذ توصلا إلى أنَّ أنشاء مستوى العالي من الحكم الرشيد هو ضروري لضمان دخل أعلى للفرد. وعلاوة على ذلك، فان غريندل (٢٠٠٤) أكد أن مفهوم الحكم الرشيد وارتباطه بالتنمية ليس بهذه البساطة أو واضح، في جدول الأعمال الأساسي للحكم الرشيد هو العمل من أجل الحد من الفقر، والتصدي للفساد وغيرها من العوامل التي تشكل عقبة في عملية التنمية.

كما ان فوجي Fuje(٢٠٠٨) استكشف قناة نقل أخرى تتمثل بالكفاءة الفنية الإجمالية ومن خلالها يمكن للمؤسسات بان تؤثر في النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وباستخدام مجموعات من المؤسسات، فقد وجد أن السيطرة على الفساد ليس لديها علاقة مع النمو وأن البعد السياسي للحكم (التصويت والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف) كان ليس له علاقة له بالكفاءة الفنية، ومع ذلك، فقد وجد بان البعد الاقتصادي للحكم (جودة التنظيم وفعالية الحكومة) أثرت في الكفاءة الفنية، مما يعني أن الأداء الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يمكن أن يعزى جزئيا إلى ان الحكم المؤسسي غير فعال. (Aubeeluck :2013, 5-6)

إنَّ مؤشرات قياس الحاكمية السابقة وضعت من قبل كوفمان وآخرين وبنيت المؤشرات الستة بحيث إنَّ كل زوج منها يتعلق بواحد من الأبعاد الثلاثة في تعريفها للحكم الرشيد، وهي:

أ) العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات واستبدالها.

ب) قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة.

ج) احترام المواطنين والدولة المؤسسات التي تحكم التفاعل الاقتصادي والاجتماعي بينهم، (Maurseth:2008 ,17)

إنَّ العناصر الستة هي:

- التصويت والمساءلة (Voice and accountability) ويقيس مدى قدرة المواطنين في البلد على المشاركة في العملية السياسية، ويشمل المؤشر التدابير حول العمليات السياسية والحريات المدنية والحقوق السياسية واستقلال وسائل الإعلام، حرية الصحافة، الانتخابات النقابية، والشفافية في مجتمع الأعمال ودور الجيش في الحياة السياسية وهي أمثلة من المؤشرات التي يتم تجميعها في مؤشر التصويت والمساءلة.

–الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political stability) يجمع بين مؤشرات حول تصورات احتمال أن سيتم الإطاحة بالحكومة القائمة بوسائل غير دستورية أو عنيفة، المؤشرات التي تم تضمينها هي مخاطر النزاع المسلح، والاضطرابات الاجتماعية، والاغتيالات السياسية، التهديد الإرهابي، والتوترات العرقية والإضرابات والعنف والمظاهرات واحتمال تغييرات جذرية في المؤسسات

–فاعلية الحكومة (Government effectiveness) يقيس قدرة الحكومة على "صياغة وتنفيذ سياسات سليمة ". وهذا يشمل مؤشرات جودة الخدمات العامة، نوعية البيروقراطية وكفاءة الخدمة المدنية. التركيز على قدرة الحكومات على "إنتاج وتنفيذ سياسات جيدة وتوفير السلع العامة". المؤشرات الواردة هي البيروقراطية (الروتين)، ونوعية الموظفين الحكوميين وظروف الطرق وكفاءة تسليم البريد، ونوعية خدمات الصحة العامة المقدمة وعما إذا كانت سياسة الحكومة هي مؤيدة لقطاع الأعمال

– السياسات التنظيمية (Regulatory policies) –الجودة التنظيمية – تتعامل مع السياسات نفسها وهذا يشمل تدابير من حالات السياسات غير الصديقة للسوق، مثل: مراقبة الأسعار أو عدم كفاية الرقابة المصرفية، وأنظمة المناطق مثل التجارة الخارجية وتطوير الأعمال "مؤشرات أخرى شملت التدخلات الحكومة، ومراقبة الأجور/الأسعار، وتدفقات رأس المال ولوائح التصدير والاستيراد وتحرير الأسعار، وسياسة المنافسة، والحواجز أمام الدخول والسياسة التجارية (Maurseth 2008 ,18):)، إنَّ جودة التنظيم يبين قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات واللوائح السليمة والتي من شانها السماح بتشجيع وتنمية القطاع الخاص (Kaufmann& et al:2010, 3).

– سيادة القانون (Rule of Law) يقيس مدى التزام الوكلاء (كل من الحكومات والشركات والأفراد) بقواعد المجتمع، ومن الأمثلة على ذلك التصورات المتعلقة بالجريمة، الفعالية والقدرة على

التنبؤ بالقضاء وإنفاذ العقود، والمؤشرات شملت الخسائر الناجمة عن الجريمة، خطف الأجانب، والجريمة، السوق السوداء، وحماية حقوق الملكية، إنفاذ العقود والجريمة والسرقة، والعقبات التي تعترض تطوير الأعمال

– السيطرة على الفساد (Control of corruption) يقيس التصورات المتعلقة بالسيطرة على الفساد، الذي يعرف على انه ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، وتشمل مؤشرات الفساد بين الموظفين العموميين والفساد في النظام السياسي، وتواتر المدفوعات غير الرسمية والممارسات غير السليمة في المجال العام، العديد من المتغيرات التي تم تضمينها في هذا المؤشر هي نفس تلك المدرجة في مؤشر الفساد المدرك. (Maurseth:2008 ,17-18)

٢-٢ مؤشرات الحاكمية في العراق ودول مقارنة:

ويمكن عرض مؤشرات الحاكمية وذلك باعتبارها احد أهم عناصر المؤثرة في بيئة الأعمال وهذه المؤشرات تصدر من قبل البنك الدولي فمن خلال مقارنة بيانات العراق مع بقية البلدان النفطية ودول الجوار وعينة البلدان التي اعتمدت على السياسات الصديقة للسوق في وقت مبكر من مراحل التنمية الاقتصادية يمكن تحديد نقاط الضعف في بيئة الأعمال العراقية والتي كان لها اثر سلبي في ازدهار القطاع الخاص من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

مؤشرات[٥] الحكم الصالح لعام ٢٠١٣

البلدان	التصويت والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب	فاعلية الحكومة	الجودة التنظيمية	ضبط الفساد	حكم القانون
العراق	١،٠٩٦-	١،٩٨٨-	١،٠٧٨-	١،٢٥٨-	١،٢٤٥-	١،٤٧١-
السعودية	١،٨٢٣-	٠،٤٠٨-	٠،٠٦٠	٠،٠٧٧	٠،٠٠٨-	٠،٢٦٤
الكويت	٠،٦٤٩-	٠،١٤٢	٠،٠٧٣-	٠،٠٨٥-	٠،١٥٤-	٠،٣٨٧
تركيا	٠،٢٦٢-	١،١٩٤-	٠،٣٦٧	٠،٤٢٤	٠،١١٣	٠،٠٧٩
كوريا	٠،٦٨٨	٠،٢٣٦	١،١٢١	٠،٩٨١	٠،٥٤٧	٠،٩٣٧
سنغافورة	٠،٠٦٢	١،٣٣٣	٢،٠٧٤	١،٩٦٠	٢،٠٧٩	١،٧٤٣

Source: World Bank, Worldwide Governance Indicators ,

متاح على الرابط التالي :

http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=Worldwide-Governance-#Indicators

من خلال الجدول السابق نلاحظ تخلف العراق في معظم عناصر مؤشرات الحاكمية بشكل كبير عن بقية البلدان النفطية والدول الأخرى ذات المنهج الصديق للسوق – وهي كوريا وسنغافورة وتركيا – وكما تم الإشارة سابقا في الفصل الثاني فان سيادة الحاكمية تعد احد المتطلبات الهامة لتعزيز المنافسة في الأسواق المحلية وازدهار القطاع الخاص المحلي، إنَّ العراق يعاني من تأخره

[٥] ان قيم المؤشرات محصورة بين -٢،٥ و ٢،٥ وكلما كانت أعلى كانت أفضل (تقرير التنمية الإنسانية العربية: ٢٠٠٩, ٢٦٨)

بفارق كبير عن بقية الدول المدرجة في الجدول السابق إذ تسود حالة من عدم التأكد والمخاطر والاضطرابات المستمرة وانتشار الفساد ونقص المشاركة والتي أدت من جملة ما أدت إليه هو إعاقة نمو القطاع الخاص وتخلفه وعدم قدرته على النمو وتوليد الوظائف–على الرغم انه لم تكن النتيجة الوحيدة لتراجع العراق في مؤشرات الحاكمية– إنَّ عدم قدرة العراق على تحسين مؤشرات الحاكمية فيه يؤشر نقاط الضعف التي يجب على الحكومة الاهتمام بها في مجال تعزيز سيادة القانون وتعزيز أنظمة المساءلة والمشاركة السياسية في صنع القرار على كل المستويات من أجل تحديد المشاريع التنموية المطلوبة من قبل أبناء المجتمع وبيان نقاط الضعف والهدر في الموارد عند تنفيذ هذه المشاريع من اجل تخفيض مؤشرات الفساد الذي أعاق مسيرة التنمية وبدد المال العام واضعف نتائج إعادة أعمار البني التحتية، كما ان انتشار الأنشطة الريعية في المجتمع والكسب من خلال التحويل بدلا عن النشاط الإنتاجي كانت احد ثمار تراجع القطاع الخاص عن المبادرة في الاستثمار والابتكار المنتج الذي يسهم في عملية التنمية واحدث تشوهات كبيرة في هيكل الاقتصاد الوطني وكما يظهر من خلال الشكل أدناه

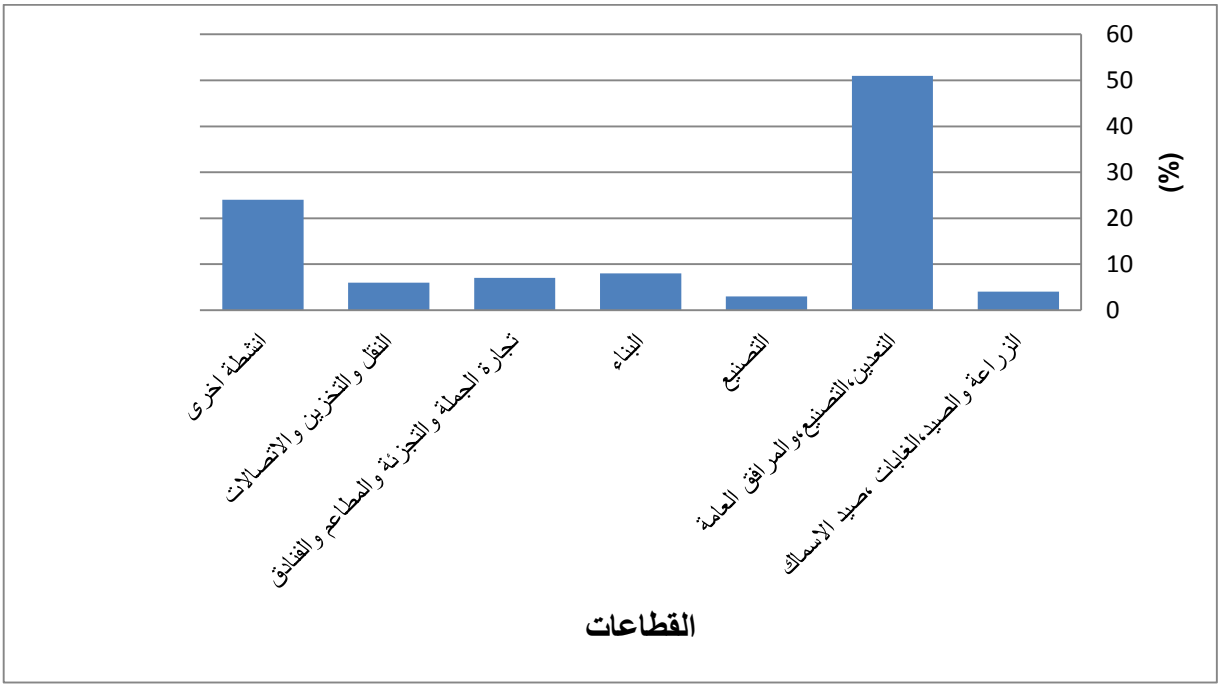

شكل رقم (٨)

القيمة المضافة حسب الأنشطة الاقتصادية ،التوزيع النسبي (الحصة من الناتج المحلي الإجمالي) للاقتصاد العراقي ٢٠١٤

المصدر: الشكل من إعداد الباحث استناد إلى بيانات المتاحة على موقع الأمم المتحدة

http://unstats.un.org/unsd/snaama/selCountry.asp

إذ يظهر من خلال الشكل أعلاه مدى التشوهات الكبيرة في هيكل الاقتصاد العراقي إذ ترتفع مساهمة قطاع التعدين نسبة ٥١% بينما هناك تراجع كبير في مساهمة قطاعات هامة في تكوين

الناتج المحلي الإجمالي كالزراعة والتصنيع نتيجة لأحجام القطاع الخاص عن الاستثمار فيها للأسباب سابقة الذكر ان اتحادية الاقتصاد العراقي اضعف من قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات في أسعار النفط وكما يبين الشكل (٩)

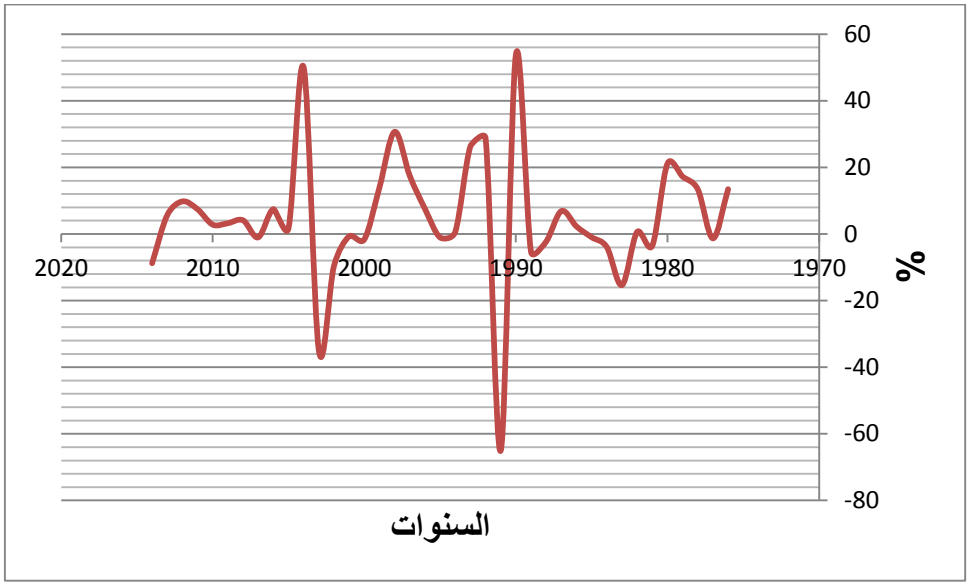

شكل رقم (٩)

معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية

المصدر: الشكل من عمل الباحث استنادا إلى بيانات على الرابط

http://data.albankaldawli.org/country

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تذبذب كبير في معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي يعود لارتباط الدخل بالعوائد النفطية التي ترتبط بمتغيرات خارجية.

الاستنتاجات والتوصيات

١- الاستنتاجات:

أ- هناك الكثير من المكاسب الاقتصادية التي يمكن ان تحققها بيئة داعمة لازدهار المنافسة على المستوى الجزئي من حيث الكفاءة الإنتاجية وتحقيق تخصيص امثل للموارد

ب- كما ان دعم النشاط الخاص عبر توفير مناخ ملائم له يمكن أن يكون مسؤولاً عن توليد نمو اقتصادي مستدام وهذا ما كشفت عنه مقارنة معدلات النمو الاقتصادي في سنغافورة التي تتمتع بمعدلات نمو متصاعدة ومستقرة على العكس من العراق والسعودية

ج- تخلف العراق بدرجة كبيرة في كل مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال والذي يعني ان الإجراءات الحكومية لا تزال غير كفؤة وتعاني من الروتين والبيروقراطية مما يشكل عقبة رئيسية أمام نمو المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

د- كما يعاني أيضاً العراق من التخلف في كل عناصر الحكم الرشيد عن معظم بلدان المقارنة حتى عند مقارنته بالبلدان النفطية العربية وهذا الغياب للحكم الرشيد كان عنصراً حاسماً في أضعاف فرص التنمية الاقتصادية عامة ودفعت القطاع الخاص إلى الاستثمار في المجالات غير الإنتاجية مثل الإنشاءات والأنشطة التداولية التجارية ذات المردود السريع.

٢- التوصيات:

أ- تقليل الاعتماد على النفط في توليد النمو الاقتصادي وهذا يتم عبر دفع القطاع الخاص إلى المبادرة بالاستثمار في المجالات الانتاجية لاسيما قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية.

ب- إنَّ تبسيط الإجراءات الحكومية والروتين تمام دخول الشركات الجديدة لاسيما الصغيرة والمتوسطة الحجم ينبغي أن يكون هدف أساسي تسعى له الحكومة لتعزيز المنافسة في السوق المحلية وبالتالي ضمان التخصيص الأمثل للموارد وزيادة ريادة الأعمال.

ج- إنَّ العبرة ليست في التوافر الكمي والنوعي للموارد الطبيعية بل القدرة على استخدام السلطة في إدارتها وتوظيفها لصالح عملية التنمية وهذا ما تعهد به مؤشرات الحكم الرشيد التي يجب الاهتمام بتحسين وضع العراق في مؤشرات الحكم الرشيد إذ إنَّ مكافحة الفساد والعمل على إعادة الاستقرار وغياب العنف عوامل أساسية و ضمان انتعاش بيئة مشاريع مما قد يشكل عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

د- يجب على الحكومة أن تتخذ من مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ومكونات الحكم الرشيد كدليل إرشادي تقيس من خلاله الحكومة نقاط القوة والضعف في بيئة المشاريع وتحديد مدى التقدم المحرز في مجال تحسن هذه البيئة.

هـ- من جانب آخر على العراق الاستعانة بالخبرات الدولية في هذا المجال والتعاون مع الدول التي سبقه العراق في هذا الجانب وقد تراكمت لديها الخبرات كما هو الحال في سنغافورة أو ماليزيا أو كوريا الجنوبية أو تركيا.

المصـــــادر

أولاً: العربية

١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٩) تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الاقليمي للدول العربية، بيروت- لبنان.
http://www.arab-hdr.org/arabic/contents/index.aspx

٢- البنك الدولي (٢٠١٢)، العراق تقييم مناخ الاستثمار،
www.psdc-iraq.org/sites/default/files/%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85%20%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%202012.pdf

٣- البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية (٢٠١٣) تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إجراءات حكومية، متاح على الموقع
http://arabic.doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2013

٤- المرصد الوطني للتنافسية (٢٠١٤) ممارسة أنشطة الأعمال ٤١٠٢ الجمهورية العربية السورية "مجالات الإصلاح ذات الأولوية"، دمشق- الجمهورية العربية السورية.
http://www.ncosyria.com/assets/files/Doing%20Business%202014%20-%20Syria.pdf

ثانياً: الأجنبية

1- Aubeeluck, Hurryvansh (2013) Institutional Governance and Economic Growth, with special reference to Sub-Saharan Africa, African Studies Association of Australasia and the Pacific - AFSAAP 36th Annual Conference – Perth – Australia – 26-28 November 2013
http://afsaap.org.au/assets/hurryvansh_aubeeluck..pdf

2- Avellaneda, Sebastian Dellepiane(2006) Good Governance, Institutions and Economic Development: Beyond the Conventional Wisdom,
http://www.upf.edu/dcpis/_pdf/sdellepiane.pdf

3- Daniel Kaufmann, Aart Kraay& Massimo Mastruzzi(2010) The Worldwide Governance Indicators :Methodology and Analytical Issues,The World Bank.
http://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/WGI.pdf

4- Development Assistance Committee(2007) Promoting Pro-Poor Growth, Policy Guidance for Donors, Organization for Economic Co-Operation and Development
www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-en-toolkit-promoting-pro-poor-growth-policy-guidelines-for-donors-2007.pdf
5-Godfrey, Nick(2008) Why is Competition Important For Growth and Poverty Reduction ? , OECD Global Forum on International Investment
http://www.oecd.org/investment/globalforum/40315399.pdf
6- International Fund For Agricultural Development(1999) Good Governance :An Overview , Executive Board – Sixty-Seventh Session, Rome-Italy
http://www.ifad.org/gbdocs/eb/67/e/EB-99-67-INF-4.pdf
7- John Fingleton, Amelia Fletcher and Carmen Suarez and has benefited from comments from other OFT staff (2011) Competition and growth, Office of Fair Trading -UK,
http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/20140402142426/http:/www.oft.gov.uk/shared_oft/economic_research/oft1390.pdf
8- Jürgen Janger and Philipp Schmidt-Dengler (2010), The Relationship between Competition and Inflation ,
https://ideas.repec.org/a/onb/oenbmp/y2010i1b3.html
9- Katrine Ellersgaard Nielsen , Signe Rolmer, Frederik Harhoff, Soren Andersen and Henrik Ballebye Okholm (2013) The Contribution of Competition Policy to Growth and the EU 2020 Strategy, Policy Department A: Economic and Scientific Policy , European Parliament , Brussels - Belgium
http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/etudes/join/2013/492479/IPOL-ECON_ET(2013)492479_EN.pdf
10- Khan, Mushtaq H.(2006) Governance, Economic Growth and Development since the 1960s: Background paper for World Economic and Social Survey 2006
http://www.un.org/en/development/desa/policy/wess/wess_bg_papers/bp_wess2006_khan.pdf
11- Marcin Przybyla and Moreno Roma(2005) Does Product Market Competition Reduce Inflation ?Evidence From EU Countries and Sectors ,European Central Bank , Frankfurt am Main, Germany
https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpwps/ecbwp453.pdf?616b2d71c099a629b36ea53fb26ba2b0
12-Maurseth, Per Botolf (2008) Governance Indicators: A guided Tour, Department of International Economics, Norwegian Institute of International Affairs- Oslo,

http://kms1.isn.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/96741/ipublicationdocument_singledocument/c9f6fb9b-de7f-4d8f-ba86-785443ce9755/en/754_Governance-Indicators.pdf

13-The Word Bank(a) (2016)Doing Business Measuring Regulatory Quality and Efficiency ,Economy Profile Saudi Arabia,13 TH Edition the edition 13,Washington DC-USA
http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/saudi-arabia

14-The World Bank(b)(2016) Doing Business Measuring Regulatory Quality and Efficiency, the edition 13,Washington DC-USA .
http://arabic.doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2016

15-The Word Bank (c)(2016)Doing Business Measuring Regulatory Quality and Efficiency ,Economy Profile Singapore,13 TH Edition ,p11-15
http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/singapore

16-The Word Bank (d)(2016)Doing Business Measuring Regulatory Quality and Efficiency ,Economy Profile Iraq,13 TH Edition ,p11-15
http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/iraq

ثالثاً: مواقع الانترنيت

1- http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/iraq
2-http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/saudi-arabia
3- http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/singapore
4- http://data.albankaldawli.org/country
5- http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=Worldwide-#Governance-Indicators
6-http://unstats.un.org/unsd/snaama/selCountry.asp